التحديات التي تواجه المرأة في المجتمع العراقي

يوافق الثامن من مارس من كل عام يوماً عالمياً للمرأة، ويُعتبر هذا اليوم مناسبة ملائمة لتسليط الضوء على واقع النساء. لذا، تهدف هذه الورقة إلى عرض الواقع الاجتماعي والسسياسي والقانوني للنساء في العراق وتحديد أبرز المشاكل التي تشكل عائقاً في حياة النساء العراقيات وتؤثر بشكل مباشر على حياتهن وفرصهن وحقوقهن الأساسية. يجب التأكيد هنا على أن قضايا المرأة في العراق ذات أبعاد ومستويات متعددة.

أحاول دائماً ألا أظهر مظلومية المرأة و ألا أتحدث عن النسوية ومشاكل النساء كأنها الحالة المهمشة والمضطهدة الوحيدة في العالم. فيما تعيش ملايين من النساء حول العالم تحت سيطرة مجتمع أبوي ذكوري بحت يُشكلها يُقيمها يحدد ما يجب أن تكون فيه وما لا يجب، يَحد من قدراتها ومَقدرتها ويقلل من قيمة ما تصنع وتحقق مهما بلغ ذلك الذي حققته من أهمية وفائدة لذاتها وللمجتمع الذي تعيش فيه. هنالك عشرات بل مئات من القضايا التي هي موضع اهتمام العالم من أهمها قضايا المرأة والطفل. منذ طفولتها تبدأ الفتاة بتلقي الإشارات من قبل أسرتها وتبدأ معها مرحلة أنتِ فتاة لا يجب أن تفعلي كذا، بل يجب أن تفعلي ما يراه المُجتمع صواب K لذا تعد المرأة في المجتمع العراقي من الفئات التي تواجه تحديات متنوعة ومعقدة نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على الرغم من وجود تحسن في بعض المجالات، إلا أن المرأة ما زالت تعاني من عقبات وصعوبات تجعل مشاركتها الفعالة في المجتمع ضعيفة في بعض الأحيان. فيما يلي بعض من أبرز التحديات التي تواجه المرأة في المجتمع العراقي:

1. التحديات الاقتصادية

تعد التحديات الاقتصادية من أبرز المعوقات التي تواجه المرأة العراقية. فبالرغم من دور المرأة الكبير في الأسرة والمجتمع، فإن الكثير من النساء في العراق يعانين من قلة الفرص الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. إن فرص العمل للنساء محدودة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن بعضهن لا يستطعن الحصول على الأجر العادل أو الاستفادة من فرص التعليم والتدريب التي تؤهلهن لسوق العمل. تواجه المرأة العراقية العديد من التحديات

الاقتصادية التي تؤثر على دورها في المجتمع وعلى قدرتها على تحسين وضعها المالي. من أبرز هذه التحديات:. التمييز في سوق العمل: • يعاني العديد من النساء في العراق من التمييز في سوق العمل، حيث تواجه النساء صعوبة في الحصول على وظائف مناسبة بسبب المعايير المجتمعية التقليدية التي تحد من دور المرأة في بعض المهن.

2. العمل غير الرسمي وغياب التأمين الاجتماعي:

• العديد من النساء يعملن في القطاع غير الرسمي، مثل الأعمال المنزلية أو العمل في أسواق بيع المواد الغذائية أو الحرف اليدوية. هذا النوع من العمل لا يوفر لهن حقوقًا اجتماعية أو تأمينية، مما يضاعف من ضعف وضعهن المالي.

3. القيود الاجتماعية والثقافية:

• تعد القيود الاجتماعية والثقافية من أكبر التحديات التي تواجه المرأة العراقية في مجال الاقتصاد. هناك تقييد في حرية اختيار المرأة لمجال عملها بسبب الأدوار التقليدية المرتبطة بالأنوثة.

• في بعض المناطق، تُعتبر مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل غير مقبولة اجتماعيًا، مما يحد من فرصها الاقتصادية.

4. العنف الأسري والفقر:

• تواجه بعض النساء العنف الأسري، الذي يعيق قدرتهن على العمل بفعالية ويؤثر على قدرتهن على إدارة شؤونهن المالية.

• النساء اللواتي يعشن في أسر فقيرة يواجهن صعوبة في الحصول على التعليم أو التدريب الذي يعزز فرصهن في سوق العمل.

5. قلة الفرص التعليمية والتدريبية:

• بالرغم من تحسن الوضع في بعض الأماكن، لا تزال هناك فجوة في الحصول على فرص التعليم والتدريب المهني للنساء، خاصة في المناطق الريفية أو المناطق التي تأثرت بالنزاع.

• تساهم هذه الفجوة في جعل النساء غير قادرات على الدخول إلى سوق العمل بشكل فعّال أو التنافس على الوظائف العالية الأجر.

6. النزاعات والصراعات المسلحة:

• ألقت الحروب والنزاعات في العراق بظلالها على حياة النساء بشكل خاص. فقدت الكثير من النساء في المناطق التي تعرضت للعنف القدرة على العمل بسبب تدمير البنية التحتية أو فقدان المعيلين.

• كما تسببت النزاعات في زيادة معاناة النساء في المناطق التي نزحت إليها، مما دفعهن إلى العمل في بيئات غير آمنة أو بدون أي حماية قانونية.

7. قلة الدعم الحكومي والتمويل:

• بالرغم من وجود بعض المبادرات الحكومية لدعم المرأة، إلا أن العديد من هذه البرامج غير فعالة أو غير كافية. كما أن النساء اللواتي يرغبن في بدء مشاريع خاصة بهن يواجهن صعوبة في الحصول على تمويل أو دعم من المؤسسات المالية، نظرًا لعدم وجود برامج موجهة خصيصًا لهن.

8. الفجوة في الملكية:

• تواجه النساء صعوبة في امتلاك الأراضي أو العقارات بسبب القوانين والعادات التي تعطي الأولوية للرجال في ملكية الأراضي، مما يعوق قدرتها على المشاركة الفعّالة في النشاطات الاقتصادية.

9. العوامل الصحية:

• تعاني العديد من النساء من مشاكل صحية تتعلق بالحمل والولادة التي تؤثر على مشاركتهن في سوق العمل. في بعض الحالات، قد يكون من الصعب للنساء الحصول على رعاية صحية جيدة بسبب القيود المالية أو نقص المرافق الصحية.

2. العنف الأسري والمجتمعي

1- يُعتبر العنف ضد المرأة إحدى الظواهر الخطيرة المنتشرة في المجتمع العراقي. تتعرض النساء في العراق لأشكال متعددة من العنف مثل العنف الجسدي، النفسي، والجنسي.

يساهم النظام الاجتماعي التقليدي والموروثات الثقافية في تفشي هذه الظاهرة، حيث يُعتبر العنف ضد المرأة أمرًا مقبولًا أو يُتجاهل في بعض الأحيان. ورغم وجود بعض القوانين التي تدين العنف ضد النساء، إلا أن تطبيقها يبقى ضعيفًا في العديد من الحالات. **العنف النفسي :** ويعرف بأنه أي فعل مؤذ للمرأة ولعواطفها نفسياً دون أن يكون هناك آثاراً جسدية ، فقد يكون بعدم الاحترام والتقدير ، بالإضافة إلى الإهمال وإبداء الإعجاب بالأخريات ، وعدم تقدير ذات المرأة والتحقير والإهانة والمعاملة كخادمة، أو المراقبة والشك وتوجبه اللوم والاتهام بالسوء وإساءة الظن، ويعني الحرمان من ممارسة الحقوق الاجتماعية والشخصية ، وتضييق الخناق على فرص تواصل المرأة وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، والانصياع لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية، ورفض انخراطها في المجتمع وممارسة أدواره، **العنف الجسدي :** ويعني استخدام القوة الجسدية ضد المرأة ، وهو شكل شائع ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أية أداة تترك أثارا على جسد المرأة المعنفة كالسكين مثلا ، ويكون على شكل الضرب أو الركل أو الصفع أو العض أو الدفع أو اللكم أو الحرقةأو شد الشعر أو الخنق أو التهديد بالأسلحة أو القتل، **العنف اللفظي** : يعتبر من أشد الأنواع خطراً على الصحة النفسية رغم عدم تركة آثارا واضحة ، وهو من أكثر الأنواع شيوعاً في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء . والذي يتضمن الفاظ تقلل من قدر المرأة، وتتجاوز عليها.

العنف الصحي: ويشمل الحرمان من الظروف الصحية المناسبة ، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية ، وتعني قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب دون التعرض للمخاطر المصاحبة لتقارب الأحمال فتحرم من المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية والتغذية الجيدة للزوجة الحامل والمباعدة بين الأحمال

3. التحديات القانونية

رغم وجود قوانين تحمي حقوق المرأة في العراق، إلا أن تطبيق هذه القوانين يظل محدودًا. تواجه النساء تحديات في الحصول على حقوقهن في قضايا مثل الطلاق، حضانة الأطفال، والميراث. في بعض الحالات، يتدخل النظام العشائري أو العادات والتقاليد لتقييد حقوق المرأة، مما يؤدي إلى انتهاك حقوقها القانونية.

4. التحديات الاجتماعية والثقافية

تعد التقاليد الاجتماعية والعادات الثقافية من أبرز العوامل التي تحد من حقوق المرأة في العراق. في العديد من المناطق، يُحصر دور المرأة في نطاق الأسرة فقط، وقد تُمنع من الحصول على

التعليم أو العمل أو المشاركة في الأنشطة العامة. كما تواجه المرأة صعوبة في تغيير المفاهيم السائدة التي ترى فيها أداة لخدمة الرجل، مما يؤدي إلى تهميشها اجتماعيًا. كما كان لموجات الحداثة التي وصلت بشكل مفاجئ إلى العراق بعد التغيير دور في إحداث اهتزازات بالواقع الفردي والكيان الاجتماعي للأسرة والمجتمع، وعلى الرغم من التطورات البنيوية التي غيرت مسار الحياة الإنسانية خلال القرن العشرين، إلا أن المرأة العراقية ما زالت تعاني من ضعف العدالة والمساواة فيما يتعلق بحقوقها لاسيما أنها محكومة بعلاقات اجتماعية قائمة على أنظمة أبوية وأعراف وتقاليد اجتماعية تقليدية راسخة. وعلى الرغم من أن المرأة العراقية أخذت وضعها الاجتماعي بالتغيير تدريجياً، فقد بدأت تدخل المدارس، وتتعلم ودخلت مجال الوظيفة والعمل خارج البيت، إلا أن هذا التغيير الكبير الذي أشار إليه الدكتور (علي الوردي) لم يصاحبه تغيير في القيم والتقاليد التي تخص المرأة وبما أن طبيعة التغير لا تحدث على وتيرة واحدة، فإن التغير السريع في المهن ووسائل التعليم والثقافة مقابل التغيير البطيء في العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم أدى إلى تناقض أو «تناشز اجتماعي» أثر على حقوق النساء ومساحتهن داخل المحيط الاجتماعي.

وتركز هذه التحديات على صعوبة التوفيق بين المتطلبات العائلية ومتطلبات العمل من جهة، ومواجهة تراكمت الموروث الثقافي الذي يكون قاسي في التعامل في المرأة في بعض الاحيان، فضلاً عن ذلك فان التحديات الاجتماعية يمكن ان تكون بسبب التحرشات الجنسية في مكان العمل والذي يكون التكتم عنها وعدم الافصاح بها عبء اجتماعي – نفسي مضاف

5. التحديات السياسية

تواجه المرأة العراقية تحديات كبيرة في الحياة السياسية. بالرغم من وجود بعض المحاولات لتمكين المرأة من المشاركة السياسية، فإن تمثيلها في المناصب السياسية يبقى محدودًا. تواجه النساء صعوبة في الوصول إلى المناصب العليا في الدولة بسبب التقاليد التي تفضل الرجال على النساء في هذا المجال. كما أن الوضع السياسي غير المستقر في العراق، خاصة بعد الحروب والصراعات، يعقد من جهود النساء في التأثير على القرارات السياسية.

6. التعليم والفرص التعليمية

على الرغم من أن المرأة العراقية حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال التعليم، حيث ارتفعت نسبة الفتيات في المدارس، إلا أن العديد من الفتيات في بعض المناطق يعانين من صعوبة في

الوصول إلى التعليم بسبب الفقر أو العادات المجتمعية. كما أن بعض الأسر تفضل تعليم الذكور على الإناث، مما يحرم الفتيات من الفرص التعليمية المتساوية

7. التحديات الصحية

تواجه المرأة العراقية تحديات صحية خاصة، بما في ذلك قلة الرعاية الصحية المناسبة، خاصة في المناطق الريفية والنائية. كما أن آثار الصراعات والحروب على الصحة النفسية والجسدية للنساء قد تزيد من تعقيد الوضع الصحي للمرأة. إضافة إلى ذلك، تواجه المرأة تحديات كبيرة في الحصول على الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، مما يعرضها لمخاطر صحية كبيرة.

8. التنمية المستدامة

لما كانت المرأة تمثل نصف المجتمع ونصف المورد البشري، ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها ، ونصف المستفيدين منها فأنها معنية بشكل جلي بثمار التنمية المستدامة حتى تتمكن من أداء دورها بشكل واقعي وحقيقي .

تعد التنمية المستدامة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير على كافة المستويات نظراً لشمولية موضوعاتها التي عالجت مختلف مناحي الحياة من خلال 17 هدف ، لذا يمكن عدها خريطة طريق الهدف منها تحسين جودة حياة السكان بطريقة مستدامة تأخذ بالحسبان نصيب الاجيال القادمة . ولم تكن المرأة غائبة عن اجندات التنمية المستدامة ، اذ خصص لها الهدف الخامس المتضمن تمكينها وخلق التكافؤ بينها وبين الرجل في المجتمع فضلاً عن ما تضمنته الاهداف الاخرى من اشارات للمرأة . ويأتي اهتمام التنمية المستدامة بالمرأة بعدها نصف المجتمع ورأس مال بشري يمكن يستثمر في جميع القطاعات الاقتصادية حالها في ذلك حال الرجل.

ما يزال العراق يواجه جملة من التحديات التي تحد من تحقيق اهداف التنمية المستدامة ونعتقد أن بقاء اداء الدولة على حاله سوف يحول دون تحقيق الاهداف المطلوبة في سنة الهدف وهي عام 2030 .

ومعظم الاهداف تواجه تحديات كبيرة وتحتاج الى جهود حثيثة من اجل تحقيقها . وفيما يلي عرضاً لبعض التحديات التي تحول دون تحقيق الاهداف المتعلقة بالمرأة في العراق وعلى النحو الآتي:

اولاً : المحددات الدستورية

على الرغم من الضمانات التي قدمها المشرع العراقي في دستور الدولة لعام 2005 بخصوص القضايا التي تتعلق بالمرأة كالتي وردت في المادة (29/4) المتعلقة بالعنف التي اشارت الى "يمنع العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع (13). ان العنف الموجه ضد المرأة في تنامي لاسيما ان قانون العقوبات العراقي في المادة (141) يسمح من تأديب الزوج لزوجته وتأديب الاباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعا او قانونا او عرفاً ، بمعنى انه يعد حقا قانونيا مواز للحق في تأديب الاطفال والملاحظ ان القانون اوكل تحديد مقدار التأديب الى الشرع والقانون والعرف ولم يحدده بصورة دقيقة بالتالي فانه مسؤول بشكل كبير عن التسبب بالعنف، فمصادر تحديد مقدار الضرب الثلاث الدين والعرف والقانون تحتاج الى بيان القانون لم يحدد المقدار، والعرف يبالغ في العنف ويسقطه على الدين، اذ ان المجتمع مجتمع عشائري يستند الى الاعراف القبلية التي تجيز استخدام العنف على نطاق واسع حتى تحت غطاء الدين نتيجة الفهم الخاطئ له وعدم الالتزام بتعاليمه، ومن ثم فهو يمارس العنف من دون رادع (

ثانياً:المحددات السياسية

من شأن الاستقرار السياسي في أي دولة ان يكون سبباً في تحقيق الاهداف المنشودة من التنمية المستدامة والعكس هو صحيح . ما من شك ان اوضاع العراق غير المستقرة اسهمت وبشكل مباشر في تعثر الكثير من المشاريع الانمائية.

لقد ترتب على فشل النظام السياسي في العراق بسبب المحاصصة السياسية والطائفية وغيرها فشل في تحقيق ادنى الاهداف التي كان لابد ان يضطلع بتحقيقها، فضلا عن التسبب بأزمة توزيع للموارد والحقوق في جميع المجالات، وكنتيجة طبيعية للصراع السياسي وما ترتب عليه من اعمال عنف وارهاب سياسيتين فقد القى بظلاله على الواقع النسوي في العراق، اذ امتنع الكثير منهن عن الانخراط في العملية السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي حفاظا على امنهن الشخصي.

ثالثا: المحددات الاقتصادية

يبقى الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي شبه مغيب عن استراتيجيات المرأة وكذلك عن خطط التنمية الوطنية، كما تغيب عن السياسات الاقتصادية

البنود التي تنص على وضع خطط اقتصادية واجتماعية ذات ميزانية متحسسة للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين فمثل هذه البنود تسهم في تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية وتبين القيمة المادية لأعمال .

المحددات الاجتماعية

هناك قوى تقليدية في المجتمع العراقي تحول دون مشاركة القوى العاملة النسائية بقوة نسبية على العكس مما كان في الستينيات والسبعينيات، وتحتفظ بفرضية أن النساء يعملن في المنزل والرجال يعملون خارج المنزل، مما كان لذلك اثراً سلبيا على معدلات مشاركة المرأة العراقية في الاقتصاد ونتيجة لذلك، فقدت المرأة العراقية بشكل عام الفرص التي اكتسبتها فترات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

لقد أصبحت بعض المفاهيم الثقافية أو الدينية أو الأعراف والتقاليد العشائرية بحكم طبيعة المجتمع العراقي الذي يمتاز بطابعه المحافظ ، بيئة خصبة لها وشكل غياب التوعية بمضار هذه الممارسات واحدا من أهم أسباب انتشارها، كما أن قلة الاهتمام الحكومي بها يقلل من فعالية محاربتها وتبقى قضايا الزواج المبكر والقسري قليلة الاهتمام مقارنة بباقي الموضوعات. وقد ترتب على هذه العادات والتقاليد بعض الممارسات الضارة مثل زواج القاصرات والنهوة والفصلية وزواج ابنة العم وغيرها من الامور التي ترسخت بشكل غير طبيعي .

ما يزال العنف ضد النساء في العراق شائعاً وعلى نطاق واسع بالرغم من اتخاذ مجموعة من الاجراءات القانونية من قبل الحكومة للحد من مواجهة هذه الظاهرة مثل اللجنة العليا لحماية الاسرة والطفل من العنف الاسري بموجب الامر

الخاتمة

إن المرأة في العراق تواجه العديد من التحديات المعقدة التي تؤثر على حياتها اليومية. ورغم هذه التحديات، إلا أن هناك محاولات مستمرة لتحسين وضع المرأة في العراق من خلال التوعية القانونية والاجتماعية، وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية. يتطلب الأمر تعاونًا بين الحكومة والمجتمع المدني لتجاوز هذه التحديات وتمكين المرأة العراقية من ممارسة حقوقها بشكل كامل في المجتمع.